

مفهوم وأهمية الكشف عن إحتتمالات فشل الشركات المساهمة إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية*

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني
م.م. ضمياء محمد جواد الشذر
قسم المحاسبة / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم فشل الشركات وعرض أبرز النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات وتحليلها، مع إقتراح إنموذج للكشف عن إحتتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية، يتضمن مؤشرات مالية وغير مالية داخلية وخارجية، وقد تم توزيع الأنموذج على عينة من الأساتذة في الجامعات العراقية، ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية وشركات ومكاتب التدقيق الخاصة فضلا عن المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة في الأوراق المالية وشركات الاستثمار المالي لإختبار موضوعيته وأهمية ووزن مؤشرات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات، كان أبرزها أن الفشل لا يعد ظاهرة مفاجئة للشركة وأصحاب المصلحة فيها وإنما حدث يمر بمراحل متعددة لكل منها أعراض تؤدي في النهاية إلى الحدث الذي ينهي حياة الشركة والذي يبدأ بتدهور الأداء ومن ثم الفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإعسار ثم الفشل والإفلاس والتصفية، وعليه يمكن التنبؤ بفشل الشركات بإستعمال نماذج معينة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية الداخلية منها والخارجية بغية الوصول إلى نتائج أولية تساعد الإدارة في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وفي ضوء ما سبق تمثلت أهم التوصيات التي جاء بها البحث بتطبيق الإنموذج المقترح للكشف والإبلاغ عن إحتتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية لتمكين إدارتها من التنبؤ بمستقبل الشركة دوريا، حيث أن الإدارة تستطيع ومن خلال تطبيق الإنموذج المقترح تحديد مقومات إستمرارها وطبيعة وحجم الصعوبات والمشكلات التي تعترض هذا الإستمرار في المستقبل والبدائل المتاحة للتغلب عليها، فضلا عن مراقبي الحسابات بعده إجراء من الإجراءات التحليلية عند تقييم تقدير قدرة الشركة على الإستمرار .

المصطلحات الرئيسية للبحث: فشل الشركات، نماذج التنبؤ بفشل الشركات، المؤشرات المالية، المؤشرات غير المالية.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد ٧5

لسنة ٢٠١٤

الصفحات ٥٣٠-٥٠٠

* البحث مستل من إطروحة الدكتوراه الموسومة " دور مراقب الحسابات في الإبلاغ عن إحتتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية وانعكاسه على جودة أدائه المهني - إنموذج مقترح ، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ قسم المحاسبة - ٢٠١٣ .



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

المقدمة

يشير فشل الشركة إلى إنها تسير نحو الطريق المؤدي إلى خروجها من البيئة الاقتصادية، والذي يحدث بسبب مجموعة من الأسباب بعضها داخلية وأخرى خارجية، تشتت أو تنفرد لتقودها إلى الفشل ومن ثم الإفلاس والتصفية، إذ أن فشل الشركات لا يحدث بصورة مفاجئة، بل أن هناك سلسلة من المراحل التي تمر بها الشركة في الطريق الذي قد يؤدي بها إلى الخروج من البيئة الاقتصادية. ولغرض تجنب الوقوع بالفشل المحتمل فإن هناك العديد من المؤشرات التي تتمكن الشركة من خلالها تشخيص نواحي القصور في أدائها ومعالجتها في الوقت المناسب بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، فضلا عن أنها توفر إرشادات تحذيرية إلى أصحاب المصلحة فيها وفي وقت مبكر جدا لتمكينهم من تقليل الخسائر المحتملة لإن التنبؤ المبكر بالفشل يعطي إدارة الشركة فرصة قوية وكافية للإستعداد لمواجهة العوامل المسببة للفشل وتخفيض مستويات المخاطرة من خلال تغيير السياسات أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل وغيرها، فضلا عن أنه يمكن متخذي القرارات من ترشيد قراراتهم التي يتم إتخاذها من قبلهم عن عمليات الشركة ووضعها المالي وملاح النمو المستقبلي لها، بناءً على نتائج التنبؤ وبشكل مناسب وسليم .

وفي هذا السياق قدم العديد من الباحثين نماذج للتنبؤ بفشل الشركات باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية ، كان من أبرزها إنموذج (Beaver, Altman & Argenti). هذا ويشير واقع الحال إلى ضعف إهتمام إدارات الشركات المساهمة في العراق وأصحاب المصلحة فيها، فضلا عن مراقبي الحسابات بتقدير قدرة تلك الشركات على الإستمرار والكشف عن المؤشرات التي يمكن أن تفضي إلى فشلها حيث تخلو تقارير الإدارة وكذلك تقارير مراقبي الحسابات من مجرد التنويه إلى تلك المؤشرات للعديد من الأسباب ربما يمثل أبرزها من وجهة نظر الباحثين ضعف كفاءة ودراية مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في تلك الشركات وإدراكها لأهمية الكشف عن احتمالات الفشل وإتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منه، فضلا عن ضعف ودراية أصحاب المصلحة فيها وكذلك ضعف إلتزام مراقبي الحسابات بالمعايير المحاسبية والتدقيقية ذات الصلة .

وفي ضوء ما سبق ، سيتم تقسيم البحث على أربعة محاور خصص المحور الأول لمنهجية البحث ودراسات سابقة، في حين خصص المحور الثاني لبيان مفهوم الفشل وأسبابه ومراحله وكيفية التنبؤ به، وناقش المحور الثالث الإنموذج المقترح للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية، وأخيرا خصص المحور الرابع لعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً : منهجية البحث

١. مشكلة البحث: ويمكن تحديدها في التساؤلات الآتية :
 - أ. هل يمكن الكشف عن عدم قدرة الشركات المساهمة العراقية على الإستمرار وتحديد احتمالات فشلها في المستقبل باستعمال نماذج التنبؤ بفشل الشركات؟ أم أن الأمر يتطلب بناء إنموذج يأخذ بنظر العناية خصوصية المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المعنية وتباينها من دولة إلى أخرى؟
 - ب. ما هي المؤشرات التي ينبغي أن يتضمنها الإنموذج المقترح ؟ وكيف سيتم الحكم على موضوعيتها وفانديتها في الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية والإبلاغ عن نتائج ما سبق؟
٢. أهمية البحث: إذ يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع الفشل والتنبؤ به وتقديم المؤشرات لإدارة الشركة وأصحاب المصلحة فيها قبل حدوثه وفي الوقت المناسب بهدف مساعدتها في إتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة لتقييم وتحسين أدائها وتجنب الفشل والإفلاس وبالتالي التصفية.
٣. أهداف البحث: وتتمثل في تأطير مفهوم فشل الشركات وعرض اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات وتحليلها، مع إقتراح إنموذج للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية.
٤. فرضية البحث: إستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها "ان إستعمال مؤشرات الإنموذج المقترح يؤدي إلى الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية .
٥. منهج البحث ووسائل جمع البيانات والمعلومات: أعتد البحث المنهج الإستنباطي في تسليط الضوء على مفهوم الفشل بشكل عام والفشل المالي بشكل خاص من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة ، وكذلك تم عرض أبرز النماذج المعتمدة في مجال الكشف عن احتمالات فشل الشركات في المستقبل ومناقشتها، كما أعتد البحث المنهج الإستقرائي من خلال إستقراء واقع الحال ومحاولة إقتراح إنموذج يمكن تطبيقه للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية يستند إلى المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية الداخلية والخارجية، كما اعتمدت الباحثتان على ما متوفر من المراجع والأدبيات الأجنبية والعربية من الكتب والدوريات والبحوث المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانياً : دراسات سابقة

١. دراسات عراقية وعربية

- أ. دراسة جبل وآخرون: ٢٠٠٩ " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات" هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدلة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لشركات العينة المدروسة لمعرفة أي البيانات تعطي نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع عن الفشل المالي خلال فترة التضخم، وقد تناولت الدراسة تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل على شركات الغزل والنسيج في مدينة حلب ومعرفة مدى ملاءمة هذه النماذج لواقع هذه الشركات وأستخلاص الإنموذج الأكثر ملاءمة لإستخدامه في التحليل المالي بهدف التنبؤ بالفشل قبل وقوعه، ومن ثم تعديل القوائم المالية لهذه الشركات على أساس التكلفة التاريخية المعدلة وتطبيق الإنموذج الأكثر ملاءمة على البيانات الفعلية والبيانات المعدلة لشركات العينة المدروسة ومقارنة النتائج ، وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدلة تزود مستخدميها بمعرفة محاسبية تفيد في التنبؤ بالفشل خلال فترة التضخم بشكل أفضل.

- ب. دراسة الوتار ورمو: ٢٠١٠ "إستخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية ."



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الإعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة من حدوثه على الأقل من خلال تطبيق أحد أهم نماذج التنبؤ بفشل الشركات وهو إنموذج (Altman) على عينة متكونة من (١٧) شركة مساهمة صناعية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من مراحل الفشل والتي يمكن الأسترشاد بها لتحديد وضع الشركة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها، وأن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية التي تستند على المعلومات المالية التي تنشرها تلك الشركات، كما توصلت الدراسة إلى دقة إنموذج (Altman) وأهمية تطبيقه في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية، وخلصت الدراسة إلى تبني تطبيق إنموذج (Altman) كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات، وعليه أوصت الدراسة بضرورة دراسة سبب ضعف أداء الكثير من الشركات الصناعية العراقية وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي فشل الشركات وتأثيره السلبي في الاقتصاد الوطني.

٣. دراسة الكبيسي: ٢٠١١ " دور التحليل المالي في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي "

هدفت الدراسة إلى عرض الإتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المالي في الكشف عن الإنحرافات المالية وغير المالية للشركات في وقت مبكر بأعتماد أدوات التحليل المالي، فضلا عن بيان أثر التحليل المالي الذي يسمح بتحديد فاعلية كفاءة أداء تلك الشركات وأثره في تحديد درجة المنافسة وتحديد درجة المخاطرة والتنبؤ بالفشل المالي، وخلصت الدراسة إلى أن النسب المالية تخدم المحلل المالي في تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة ، فضلا عن مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية، إذ أن لعملية تقويم الأداء فائدة كبيرة لذلك فإن أغلب الشركات تنشر تقارير مالية ذات غرض عام تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي ، فضلا عن التفاصيل والنسب المالية والمقارنات التي تشرح طبيعة نشاط الشركات من أجل تعزيز مكائنها في السوق وجذب المستثمرين على شراء أسهمها.

٢. دراسات أجنبية

أ. دراسة Ooghe & Other: 2008

"Failure Processes and Causes of company Bankruptcy: A typology"

أشارت الدراسة إلى إهمال الدراسات السابقة التي تناولت الأسباب المالية وغير المالية المؤدية لفشل وإفلاس الشركات للبعد الزمني للفشل وهدفت إلى الحصول على فهم أكثر عمقاً لعملية فشل الشركات وعلى أساس العلاقة بين صفات وخصائص تلك الشركات والأسباب المتضمنة للفشل وتأثيراته المالية . وقد أوضحت الدراسة أن هناك أربعة أنواع للفشل تتضمن فشل الشركات الحديثة Start ups وفشل شركات النمو الطموح Ambitious Growth وفشل شركات النمو المبهز Dazzled Growth وفشل الشركات الناضجة Apathetic Established، وخلصت الدراسة إلى أن فشل الشركات لا يحدث بصورة مفاجئة بل أن هناك مؤشرات رئيسة ومهمة للأسباب المؤدية للفشل تتمثل بالأخطاء التي ترتكبها الإدارة في مجال إختيار سياسات الشركة والتعامل مع المؤثرات الخارجية المحيطة كما أن لإصحاب المصلحة والمتعاملين مع الشركات نظرة واضحة أكثر لكل من البعد الزمني لفشل الشركة وتأثير الأفعال الخاصة بهم في إفلاسها .

ب. دراسة Charalambakis & others: 2009

" Assessing the probability of Financial Distress of UK Firms "

هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كان كل من إنموذج Taffler وإنموذج Z-score يحملان معلومات كافية حول احتمال التعثر المالي للشركات في المملكة المتحدة . وقدمت الدراسة مقارنة بين الإنموذجين أعلاه وبين إنموذجي الخطر لـ Shumway حيث يستند الإنموذج الأول على النسب المحاسبية والمتغيرات ذات الصلة بالسوق ، في حين يستند النموذج الثاني على متغيرات يحركها السوق (driven) وخلصت الدراسة إلى ان كلا النموذجين لـ Shumway اظهرت وبشكل ملحوظ إفضاحاً أكثر للتعثر المالي من مكونات نموذج Taffler & Z-score وعند تطبيق Z-score على بيانات من خارج عينة الدراسة سيكون أقل قدرة على التنبؤ في حين كان نموذج Shumway أكثر قدرة ودقة على التنبؤ .

ت. دراسة Buachoom & Kasemsan: 2011

"Business Failure Prediction by Using The Hybrid Technique of GA & ANFIS Based on Financial Ratio: Evident from Listed Companies in the Stock Exchange of Thailand "

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات من خلال إستخدام المزج بين الخوارزمية الوراثية Genetic Algorithm (GA) وبين نظام الشبكة العصبية الضبابية- Neuro Fuzzy In Farence System



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

(ANFIS) على وفق إجراءات التنبؤ تم توظيف (٢١) نسبة مالية للإشارة إلى فشل الشركات من خلال مزج التقنيتين بإستخدام الذكاء الصناعي Artificial Intelligence وتم تقسيم عينة الدراسة البالغة (١٠٩) شركة تايلندية إلى مجموعتين، مجموعة التدريب Training set ومجموعة الأختبار Test set. وتم في هذه الدراسة أختيار سمات الخوارزمية الوراثية (GA) في بيانات مجموعة التدريب وبعد ذلك تم إستخدام (ANFIS) لتكوين نموذج للتنبؤ تم تطبيقه في بيانات المجموعة الثانية test set للتأكد من دقة ومعدل الخطأ لنتائج الأختبار لنموذج التنبؤ ، ووضحت الدراسة بأن هناك (٥) مؤشرات مالية من (GA-ANFIS) ملائمة للتنبؤ بفشل الشركات التايلندية وبدقة ٩٠,٦٣% وبمعدل خطأ من النوع الأول بمقدار ٣,١٣% .

ش. دراسة 2011: ALKhatib&ALBzour

"Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies : Using Altman and Kida Models"

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإبلاغ عن تأثير النسب المالية في التنبؤ بإفلاس الشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال إستخدام إنموذج التمان وإنموذج كيدا . وشملت الدراسة شركات صناعية وشركات خدمية غير مالية وللسنوات من ١٩٩٠-٢٠٠٦ وقد تم أستبعاد القطاعات المصرفية والقطاع المالي والتأمين من عينة الدراسة لخصوصية متطلبات الإفصاح في هذين القطاعين. وتم تطبيق كل من إنموذج التمان وكيدا على عينة الدراسة البالغة (١٦) شركة فاشلة ومقارنتها مع (١٦) شركة غير فاشلة ولكل سنة من السنوات الخمس التي سبقت (التصفية) ثم تم مقارنة نتائج النموذجين للوصول إلى أي من النموذجين له القدرة على إعطاء أذار مبكر عن احتمال الإفلاس لكل من تلك السنوات. وقد اثبتت الدراسة إلى أن نموذج التمان كانت له قدرة على التنبؤ بإفلاس الشركات وبمتوسط نسبة ٩٣,٨% لخمس سنوات قبل التصفية في حين بلغت متوسط نسبة نموذج كيدا ٦٩% وأشارت نتائج التحليل بأن الشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية عليها ان تطبق نماذج التنبؤ بالإفلاس في التحليلات المالية والأنتمان الخاصة بها ذات المصدقية العالية في التنبؤ .

لقد ركزت الدراسات السابقة على أهمية التنبؤ بفشل الشركات لما يقدمه من إرشادات تحذيرية تمكن إدارات الشركات المتعثرة من إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الفشل والحفاظ على وضع مالي سليم ، فضلا عن تقليل الأثار السلبية الناجمة عنه ومحاولة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للشركة، وقد أتفقت معظم الدراسات على أهمية بناء نماذج يمكن من خلالها التنبؤ بفشل الشركات قبل حدوثه بعدة سنوات، وقد ركزت بعض نماذج التنبؤ بالفشل المستخدمة في الدراسات السابقة على المؤشرات المالية، في حين ركزت نماذج أخرى على كل من المؤشرات المالية وغير المالية بعهما مؤشرات مهمة يمكن إستخدامها كمدخلات لعملية التنبؤ بالحالة المالية للشركة وتمييز وتحديد حالات الفشل المحتملة.

هذا ويتركز ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تقديم إنموذج للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية يتضمن مؤشرات مالية وغير مالية داخلية وخارجية تأخذ بنظر الإعتبار خصوصية البيئة المحلية وأبرز متغيراتها، وقد تم إختيار موضوعية الإنموذج وأهمية ووزن مؤشراتته من قبل مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمهنيين، فضلا عن المحللين الماليين.

المحور الثاني/ مفهوم وأسباب ومراحل الفشل وكيفية التنبؤ به

أولاً: مفهوم الفشل

يشير فشل الشركات مالياً" إلى عدم قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها أو على النجاح في بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها والحصول على عائد مناسب (Outecheva, 2007:15) .

ويصيب الفشل على حد تعبير (Brigham&Ehrhardt)، الشركات الصغيرة منها والكبيرة، فضلا عن الشركات الحديثة والقديمة علاوة على ذلك فإن الشركة التي تتمتع بمستوى عالٍ من التقنية تكون على الأرجح معرضة للفشل حالها حال الشركات التي لاتتمتع بنفس المستوى من التقنية، Brigham&Ehrhardt،

إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

(942: 2002). وقد عرف (Argenti) الفشل "بأنه العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في

الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو الإعسار المالي" (Argenti, 1986: 157). ولل فشل مظهران:

١. الفشل الاقتصادي، والذي يشير إلى فشل الشركة في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيها (مطر، ١٩٩٧: ١٦١)، أي عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة من تلك الاستثمارات (الزبيدي، ٢٠١١: ٣٠٩).

٢. الفشل المالي، ويتمثل بوصول الشركة إلى درجة الإعسار المالي الحقيقي أو إلى أبعد من ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية (liquidation) وذلك بسبب زيادة التزاماتها على القيمة العادلة لإصولها. (Meeks&Meeks, 2009: 24) وهو يعني أحد الأمرين الآتيين أو كليهما: (النعامي، ٢٠٠٦: ٣٨)

أ- التوقف كلياً عن سداد الإلتزامات.

ب- الإفلاس وتوقف النشاط.

ومما سبق يتضح إن الفشل ليس حدث يظهر بشكل مفاجئ، بل هو عملية تستغرق مدة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركة بصعوبات وأزمات مالية لا تستطيع تجنبها إلى أن تصل إلى حالة من عدم القدرة على سداد الإلتزامات (العسر المالي الحقيقي) الذي قد تنتهي بأشهر إفلاسها ومن ثم تصفيتها.

ثانياً: أسباب فشل الشركات

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لإسباب فشل الشركات إلى أن هناك أسباب عديدة تؤدي إلى ذلك، فقد ذكر (Brigham&Ehrhardt) بأن فشل الشركة يحدث بسبب مجموعة من الأسباب المدمجة مع بعضها البعض والتي تحد بالتالي من قدرة الشركة على الإستمرار، ومنها الأسباب الاقتصادية والتي تعتمد على حالة الاقتصاد خصوصاً خلال فترة الكساد وارتفاع معدلات الفائدة وضعف الصناعة والموقع غير المناسب، والأسباب المالية مثل ارتفاع حجم الديون وعدم كفاية رأس المال، والتي تنشأ عادة نتيجة لسلسلة من الأخطاء وسوء الحكم الذي يمكن أرجاعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإدارة. (Brigham&Ehrhardt, 2002, 942)

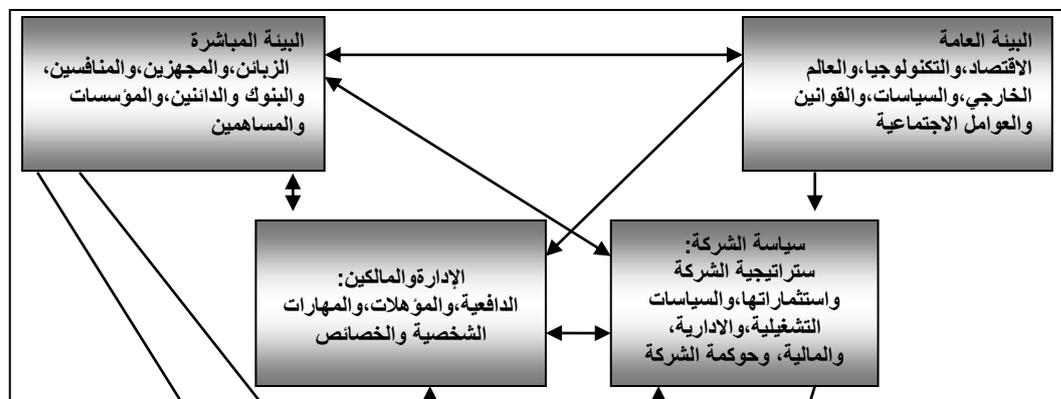
أما (Owen) فقد ذكر بأن السبب الرئيس لفشل الشركة هو العسر المالي الحقيقي والذي غالباً ما يكون نتيجة عجز وعدم كفاءة الإدارة ونقص الخبرة، فضلاً عن عدم قدرة إدارة الشركة على الإستجابة للتغير وفقاً لشروط المنافسة (Owen, 2001: 4). كما أشار (Altman&Hotchkiss) إلى أن أكثر من 90% من حالات فشل الشركات كانت بسبب سوء الإدارة، ويمكن للعديد من الأخطاء الإدارية أن تتسبب في فشل الشركة (Altman&Hotchkiss, 2006: 13). وأكد (Smart&others) في نفس السياق على أن التوسع المفرط في المشاريع، والإدء المالي السيء، وإنخفاض المبيعات، وتكاليف العمل العالية والفشل في تقييم المخاطر بالشكل الصحيح يمكن أن تؤدي في النهاية وبصورة منفردة أو مجتمعة إلى الفشل (Smart&others, 2004: 884).

ويمكن تصنيف أسباب فشل الشركات إلى أسباب مباشرة، وهي التي تسهم بصورة مباشرة في الفشل ومن بين هذه الأسباب، أسباب إدارية، أسباب مالية، أسباب تسويقية، وأسباب تتعلق بسوء جودة الإنتاج (النعامي، ٢٠٠٦: ٣٩)، وأسباب غير مباشرة ومن بينها، الإتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الإقتصاد المحلي والعالمية، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها، والتغير المستمر في القرارات الحاكمة في النشاط الاقتصادي، والمنافسة الشديدة. (Altman&Hotchkiss, 2006: 13)

وقد أشار كل من Ooghe&Prijcker بأن الأسباب المؤدية إلى فشل الشركة يمكن توضيحها بالشكل (١):

شكل (١)

أسباب فشل الشركات



(Source: Ooghe,Prijcher, Sofie ,2008, p225) بتصرف

ومن الشكل (١) في أعلاه يتضح الآتي:

١. هنالك أسباب مختلفة للفشل وهنالك علاقات متبادلة بين تلك الأسباب .
٢. وجود تفاعل مستمر بين الشركة ممثلة بالإدارة وصفاتها وخصائصها وبين البيئة المباشرة وذلك لضمان بقاء وإستمرار الشركة الذي يتطلب صياغة وتغيير سياساتها بما ينسجم مع الظروف البيئية المستجدة ويضمن احتفاظها بالميزة التنافسية وتحقيق رضا الزبائن.
٣. تشكل العوامل البيئية المجموعة الثانية من الأسباب التي تقع خارج سيطرة الشركة والتي يكون لها الأثر الكبير في تطور أو تدهور حياة الشركة الذي يمكن أن يقود إلى فشلها في حالة نقص الوسائل المالية الضرورية لإعادة بنائها وضعف إمكانية الإستجابة لمستجدات البيئة المتغيرة مثل، الكساد، والتكنولوجيا، والعوامل السياسية.
٤. لخصائص الإدارة وسياساتها تأثير هام جدا في الأداء ولهذا تم عرضها في مركز الشكل، إذ إن صفات ومهارات وخبرات الإدارة غير الملائمة هي تهديد لبقاء الشركة وإستمراريتها، فالإدارة غير الفاعلة تقود أما إلى إهمال الفرص والتهديدات بدلا من إحداث التغييرات في الإستراتيجية وعمليات صنع القرار أو التفاؤل والبحث عن المخاطرة الذي يقود لمشاكل غير متوقعة في سياسة الشركة و بالتالي إلى التعثر المالي والفشل.

ثالثا : مراحل الفشل

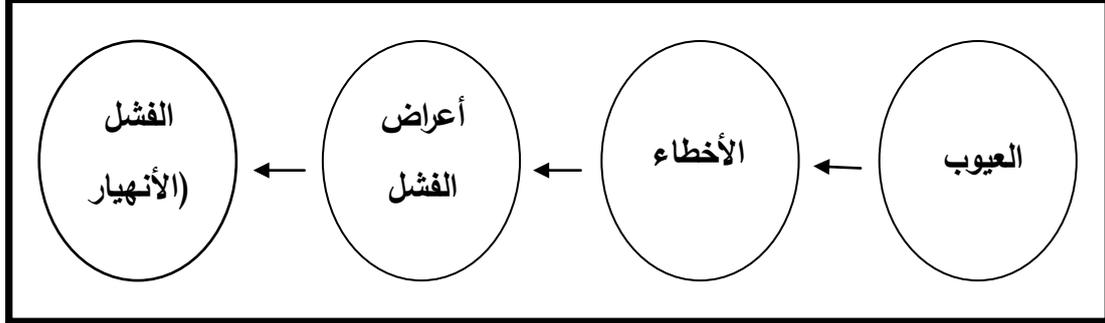
قدم الكثير من الباحثين صور مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها الشركة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ولعل أبرزها ما أشار إليه (Argenti) الذي عرف الفشل وكما تم ذكره آنفاً على " أنه العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث وهو العسر المالي" وبالتالي فقد أكد (Argenti) على أن الفشل للشركة قد يستغرق مدة زمنية طويلة تتراوح بين (٥) إلى (١٠) سنوات، تمر فيها الشركة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها، ويوضح الشكل (٢) مراحل فشل الشركات حسب رأي (Argenti) :

شكل (٢)



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

مراحل فشل الشركات حسب رأي Argenti



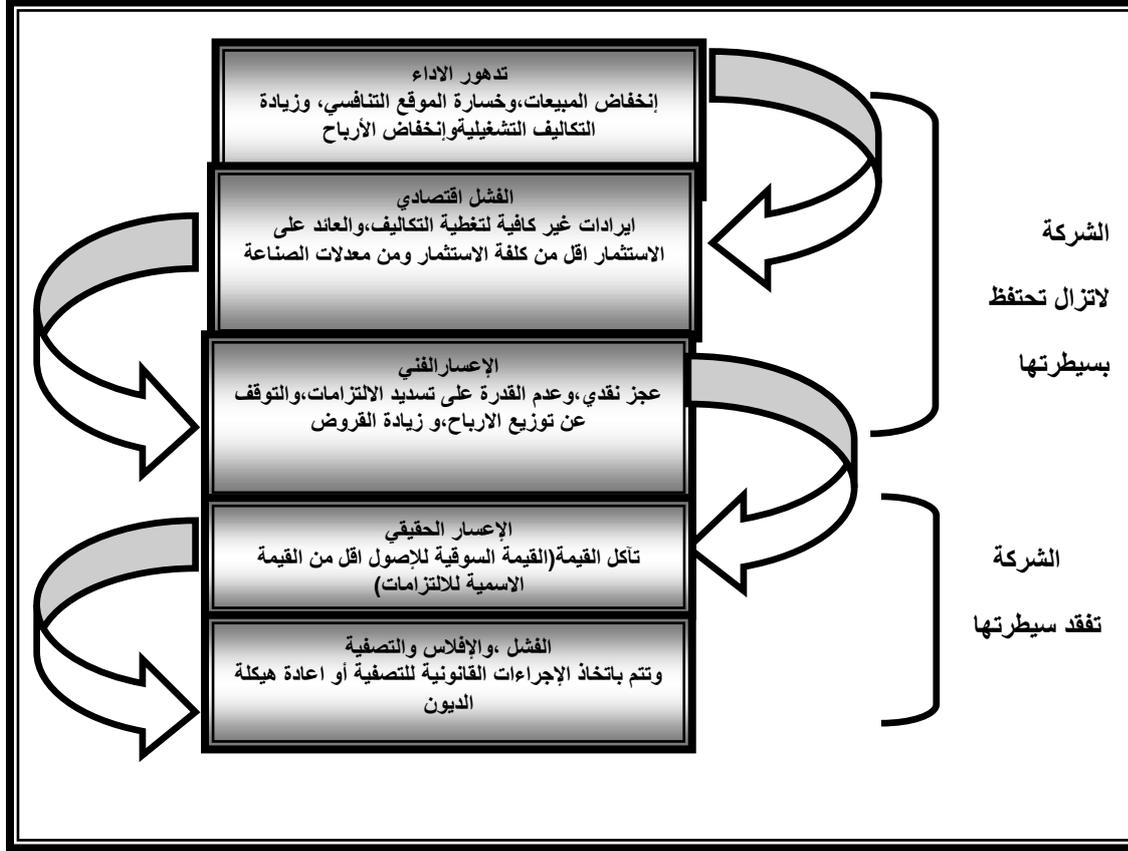
المصدر: اعداد الباحثتان إستنادا الى (Woolf, 2010:404)

كما أشار Talebnia & others إلى أن الشركة الذي تسلك طريق الفشل تمر بثلاث مراحل هي مرحلة العجز النقدي ومرحلة الإعسار المالي والتجاري ومرحلة الفشل الكامل أو النهائي (Talebnia & others, 2010: 38,58) .

وعليه فإن الفشل لا يحدث بشكل مفاجئ ولكن هناك دائما حدث ما وبدرجة معينة من إنخفاض السيولة يتطور (في حالة عدم الأهتمام به من قبل الإدارة) من وضع سيء إلى وضع آخر أكثر سوءاً إلى أن تصل حالة الشركة إلى الفشل الكلي والمتمثل بالإفلاس والخروج من البيئة الاقتصادية. و خلاصة لما سبق، يمكن تحديد مراحل فشل الشركات مع مؤشراتهما من خلال الشكل (٣):

إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

شكل (٣)
مراحل ومؤشرات فشل الشركات



المصدر : أعداد الباحثان أستنادا إلى (Outecheva, 2007, P 32)

رابعاً : أهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات وأبرز النماذج المستخدمة للتنبؤ به

يمثل التنبؤ بفشل الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الجهات داخلية كانت أم خارجية، حيث تهتم إدارة الشركة في التنبؤ بالفشل من أجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابه ومعالجته (الشريف، ٢٠٠٦ : ٣). كما يهتم المستثمرون الحاليون والمحتملون في التنبؤ بالفشل من أجل ضمان استمرار إستثماراتهم، والتمييز بين الإستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الإستثمارات الواجب التخلص منها خشية تحقيق المزيد من الخسائر (Stolowy & Others , 2010: 7). وكذلك يهتم المقرضين في التنبؤ بالفشل من أجل تقييم نجاح الشركات التي يقومون بإقراضها أو فشلها والأطمئنان على سلامة إسترداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها (أبو نصار وحמידات، ٢٠٠٨ : ٤)، وكذلك يهتم كل من المجهزين والدائنين التجاريين في التنبؤ بالفشل لتقييم قدرة الشركة على السداد من خلال تحديد نسب السيولة والتداول، وكذلك نسب نشاط الشركة ومن بينها نسب دوران المخزون للتأكد من إستمرارية الشركة فضلاً عن ربحيتها (الجعرات، ٢٠٠٨ : ٤٣).



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ويهتم زبائن الشركة في التنبؤ بالفشل من أجل التأكد من إستمرارية الشركة التي يتعاملون معها، وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات، ويهتم العاملون بالشركة في التنبؤ بفشل الشركات وذلك لإجل إشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها للعاملين (Stolowy&Lebas, 2002:15)، ويعد أيضاً التنبؤ بفشل الشركات مهم بالنسبة للأجهزة الحكومية من أجل تمكين هذه الأجهزة من أداء وظيفتها الرقابية على الشركات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته، وتجنب حدوث الأزمات في القطاعين الخاص والعام، وينبع إهتمام مراقبي الحسابات في التنبؤ بفشل الشركات أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض إستمرارية الشركة المستخدم في إعداد القوائم المالية (Friedlob&Schleifer, 2003: 92).

ويتضح مما تقدم ضرورة توفر إرشادات تحذيرية إلى الأطراف ذات المصلحة بما فيهم الإدارة وفي وقت مبكر جداً لتمكينهم من تقليل خسائر من الممكن أن تكون كبيرة، حيث يمثل التنبؤ بفشل الشركات بمجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم التوصل إليها في ضوء الإعتماد على مجموعة من الأسس العلمية والأساليب الرياضية والأحصائية فضلاً عن استخدام القوائم المالية للشركة بغية التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن للإدارة الاسترشاد بها بالتنبؤ بحالة الشركة وإتخاذ الإجراءات الوقائية لمواجهة والحد من المخاطر التي تحيط بها .

وتنقسم نماذج التنبؤ بالفشل التي تم تناولها في البحوث العلمية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١. النماذج الكمية

وتعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية ، والتي تحدد قيم النسب المالية التي تختلف بين الشركات الفاشلة والشركات غير الفاشلة (المستمرة في مزاولة نشاطها). (Technical,2008: 54)

وقد أعتد العديد من الباحثين في التنبؤ بالفشل المحتمل على تحليل مستويات النسب المالية للشركة بعدّها مؤشر مهم للقوة المالية لشركة ما (Samuels& others,1994: 60) ، ويدعم هذا الرأي حقيقة أن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعد من أهم الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها تلك المعلومات، كي تكون معلومات ملائمة وتحسن من قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تعزز وتصحح توقعاته الحالية (الشيرازي، ١٩٩٠ : ٢٠٠). ومن أهم رواد هذه النماذج:

أ- نموذج 1966 Beaver

حيث تعد دراسة (Beaver) من أوائل وأهم الدراسات التي بحثت في مدى قدرة النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات خلال فترة الستينيات، وقد إستخدم (Beaver) التحليل الأحادي المتغير، (Stikney&others,2007: 306) الذي يستند إلى دراسة نسبة مالية واحدة فقط في كل مرة وعلى وضع نقطة قطع (Cut of-Point) لكل نسبة، فعندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات غير الفاشلة ماليا وبالتالي يمكن الإعتماد عليها (Atiya,2001:929) ، (Altman,1993:542) . وقد قام (Beaver) بدراسة (٣٠) نسبة مالية ولمدة (٥) سنوات للتنبؤ بالفشل، وقد توصل (Beaver) إلى ستة نسب كانت برأيه هي الأفضل للتنبؤ بالفشل، وبنسبة خطأ (١٠%، ١٨%، ٢١%، ٢٤%، ٢٢%) على التوالي وعلى مدار السنوات الخمس السابقة للفشل ودرجة ثقة (٩٥%) (نور وآخرون ، ٢٠٠٨ : ١٨٧)، (النعامي، ٢٠٠٦ : ٤٣).

يوضح الجدول (١) النسب المالية التي توصل إليها (Beaver) للتنبؤ بفشل الشركات:

جدول (١)



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

النسب المالية لBeaver

النسب المالية المستخدمة لإغراض التنبؤ بالفشل		
قياس مخاطر السيولة قصيرة الأجل:	قياس مخاطر الملاءة طويلة الأجل:	قياس الربحية وتقييم أداء الشركة:
صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	صافي الدخل + الإندثار، النفاذ، الأطفاء ÷ إجمالي الديون	صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول
الأصول المتداولة ÷ الإلتزامات المتداولة	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	
النقد والإستثمارات قصيرة الأجل والمدينون ÷ تكاليف التشغيل - الإندثار والنفاذ والأطفاء		

المصدر: إعداد الباحثان إستنادا إلى (Stickney, 2007: 306)

ب- نموذج Altman 1968 يعد نموذج Altman منهج وأداة تحليلية مهمة لتقييم أداء الإدارة وفشل الشركات، ويعرف هذا النموذج بـ Z-Score . وقد أستخدم Altman في هذا النموذج النسب المالية التقليدية وأسلوب أحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم الذي إستخدمه Beaver يدعى التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات، ويعتمد نموذج Altman على فعالية سلسلة من النسب المختارة و المرجحة بوزن ترجيحي لكل نسبة مختارة، وتحسب Z-Score من خلال دمج النسب الرئيسية في الصيغة الرياضية المستخدمة في النموذج للتنبؤ بمدى قدرة الشركة على الإستمرار. (Smart&others, 2004:899) ، (Pike&Neale,1999:374) . ويستند نموذج Altman على تحليل خطي لخمسة مقاييس موضوعية وبيوزان ترجيحية للتوصل إلى النتيجة الإجمالية، والتي يتم على أساسها تصنيف الشركات إلى مجموعتين فاشلة وغير فاشلة، وتشق هذه المؤشرات الخمسة من القوائم المالية للشركة لإستخلاص قيمة Z . (Altman, 1968:592) . وقد تضمنت دراسة Altman عينة مكونة من (٦٦) شركة صناعية قسمت إلى (٣٣) شركة ناجحة و(٣٣) شركة فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الأصول، وأختبر Altman في هذه الدراسة (٢٢) نسبة مالية تم تصنيفها في (٥) مجموعات هي السيولة Liquidity، الربحية Profitability، وقوة الرفع Leverage، والقدرة على الإيفاء Solvency والنشاط Activity. وتوصل بعد ذلك إلى إختيار (٥) نسب مالية عدها الأفضل لقياس الأداء والتنبؤ بالفشل وعدم إستمرارية الشركة. (Outecheva,2007:91) وكما يوضحها الشكل (٤):



شكل
(٤)
النسب
ب



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

المالية لنموذج Altman

المصدر: إعداد الباحثان إستنادا إلى (Sida,2010:3) ويتم حساب هذه النسب وفق المعادلة الآتية: (Altman,1968:594 - 595)

$$Z = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 0.999x5$$

وتمثل المعاملات (1.2,1.4,3.3,0.6,0.999) أوزان المتغيرات التي تشير إلى الأهمية النسبية لكل متغير (Lewis & Pendrill, 2000:406) ، وبموجب هذا النموذج صنفت الشركات محل الدراسة في ثلاث فئات، وحسب قدرتها على الإستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها ،2.675، فإذا كانت قيمة $Z > 1.81$ يكون الفشل المالي للشركة متوقعا لكون أدائها ضعيف، أما إذا كانت $Z < 2.99$ فإن الشركة تعد شركة ناجحة ماليا، وبعيدة عن احتمالات الفشل وعدم المقدرة على السداد، لكون أدائها كان عاليا ، **وعندما تكون قيمة Z ما بين ١.٨١ - ٢.٩٩ فإنه يصعب التنبؤ باحتمال حدوث الفشل من عدمه و كذلك الحكم على أداء الشركة فهي منطقة ضبابية Gray area كما عرفها Altman (2009: 24) Gerantonis & others.**

٢. النماذج النوعية

وتسمى أيضا بالنماذج غير الكمية والتي تستند إلى التقييم الداخلي للشركة محل التقييم، وفي ظل فرضية مفادها "أن استخدام المقاييس المالية فقط كمؤشرات للأداء تقدم نتائج محدودة وغير مجدية"، ولهذا السبب فالنماذج النوعية تركز على المتغيرات غير الكمية وغير المحاسبية التي يتم إستخدامها في توصيف مظاهر فشل الشركات (Technical, 2008: 54).



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ويعد Argenti أهم رواد هذه النماذج، فقد ركز على المتغيرات أو العوامل النوعية Qualitative أكثر من العوامل الكمية Quantitative (Sori&others,2006: 3)، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد وهو يعرف في عالم الأعمال بنموذج (A Score) (الزبيدي، ٢٠١١: ٣٤٨). ويجمع هذا النموذج بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد معايير مختلفة لتقييم حالة الشركة موضوع الدراسة تجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية (النوعية) وأن كان يعطي للثانية وزناً أكبر (مطر، ٢٠٠٣: ٣٧٠)، من خلال تحديد وزن نسبي لكل متغير من المتغيرات الفرعية والذي يختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ونوع نشاطها والظروف المحيطة بها وحجم ونوع موجوداتها وخيرتها السابقة وغيرها من العوامل التي تم أخذ آراء الجهات المعنية بشأن أوزانها (الزبيدي، ٢٠١١: ٣٤٩)، ويعتقد (Argenti) أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية، أسباب كافية للفشل، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي ونظام المعلومات المحاسبية، أو عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة بالشركة (Sori&others,2006: 3)، وقد حدد Argenti ثلاث مسارات لفشل الشركات مالياً مع التركيز بأن مسؤولية الإدارة هي السبب الرئيس للفشل:

المسار الأول: الذي يكشف مسار الفشل الاعتيادي للشركات الحديثة التكوين، وغالبا ما تكون هذه الشركات صغيرة الحجم ولا يزيد مستوى أدائها عن المستوى الضعيف، وأن الحد الأعلى لحياتها هو ثمان سنوات، وخلال هذه المدة تبرز مؤشرات معينة لتشير في النهاية إلى فشل الشركة المعنية (Samuels&others,1994:727).

المسار الثاني: ويفسر الفشل للشركات الديناميكية التي تبدأ صغيرة وتنمو بسرعة في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركة لتسجل بعد ذلك تدهور شديد بالأداء، ويعزى سبب ذلك إلى التفاؤل المبالغ فيه من قبل الإدارة بعد تحقيق النجاحات في العمل والتوسع في الأعمال الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الديون إلى حق الملكية وهذا ناتج من عدم كفاءة السياسات الإدارية والمالية والتشغيلية . (Oohge&Prijcker,2008:226,230)

المسار الثالث: ويمثل الشركات الناضجة Established أو الشركات الكاملة النمو التي تواجه صعوبات نتيجة للقرارات التي اتخذتها بشأن المبالغة بالتوسع، وخسارة مفاجئة لسوق رئيسي أو فشل مشروع هام، أو الفشل في الاستحواذ Takeover وعدم القدرة على الاستجابة بصورة كافية للتغيرات البيئية. وتستمر الشركات ضمن المسار الثالث في نشاطاتها فترة أطول من الشركات ضمن المسارين السابقين (Argenti, 1976:160) .

وقد اختار Argenti بعض المؤشرات المهمة التي يمكن إستخدامها في نماذج التنبؤ بالفشل بسبب موضوعيتها وقدرتها على إكتشاف حالة الفشل بوقت مبكر وبعدها إرشادات إنذار مبكرة لإدارة الشركة وأصحاب المصلحة فيها لتمكنهم من إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الفشل، ويوضح الجدول (٢) أدناه مؤشرات الفشل بحسب مراحل الفشل التي تم تحديدها في إنموذج Argenti :

جدول (٢)

نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل

ت	المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي
---	---------	----------	--------------



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

٨	أ - ضعف الإدارة:	١	العيوب
٤	• أوتوقراطية الإدارة.		
٢	• الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.		
٢	• عدم كفاءة أو عدم وجود توازن في الكفاءات والمهارات الادارية والفنية.		
٢	• عدم فعالية مجلس الإدارة		
٢	• تدني كفاءة الإدارة المالية.		
١	• عدم كفاءة الإدارة الوسطى.		
١٥	• عدم الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة.		
	ب- مؤشرات القصور المحاسبي:		
٣	• عدم الكفاءة في اعداد و مراقبة الموازنات.		
٣	• عدم وجود خطة للتدفق النقدي أو عدم تحديثها.		
٣	• عدم وجود نظام تكاليف فعال.		
٤٣	المجموع (علامة الخطر 10 فأكثر)		
١٥	• ارتفاع نسبة المديونية.	٢	الايخطاء
١٥	• التورط بمشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها.		
١٥	• التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية.		
٤٥	المجموع (علامة الخطر 15 فأكثر)		
٤	• مؤشرات مالية سيئة.	٣	الاعراض
٤	• استخدام أساليب المحاسبة الأبداعية.		
٤	• مؤشرات غير مالية.		
١٢	المجموع		
١٠٠	المجموع الاجمالي (علامة الخطر 25 فأكثر)		

المصدر: اعداد الباحثان إستنادا الى (Woolf, 2010:404)

وفي ضوء ماسبق ومن خلال عرض لأهم ثلاث نماذج رائدة في مجال التنبؤ بالفشل وعدم قدرة الشركة على الإستمرار، يمكن بيان الآتي:

١. تعد كل من المعلومات الكمية والنوعية ذات أهمية في تمييز وتحديد الشركات الفاشلة من الشركات غير الفاشلة. وهي مفيدة في التنبؤ بوضع الشركة في المستقبل، ولاسيما في ظل ماتشدهه بيئة الأعمال من متغيرات بيئية مستجدة من بينها، زيادة حدة المنافسة التي تعمل في ظلها الشركات، الأمر الذي يقتضي الأخذ بنظر الاعتبار كلا منهما عند اتخاذ القرار أو الحكم بقدرة الشركة على الإستمرار، لاسيما وأن التنبؤ بمصير الشركة المستقبلي يهم العديد من الأطراف أصحاب المصلحة فيها.

٢. لا تتوقف قدرة الشركة على الإستمرار على عنصر واحد مهما كانت أهميته، وبالتالي لا يمكن حصر مشاكل قدرة الشركة على الإستمرار في إطار مشكلات السيولة النقدية وعدم القدرة على السداد بعدها العامل الوحيد لإنقضاء الشركة، وما يترتب على ذلك من اهتمام مقابل بالنسب والمؤشرات المالية.

الحوار الثالث/ الإنموذج المقترح للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية

أولاً: مبررات صياغة الإنموذج المقترح

تعد المؤشرات المالية ومنها النسب المالية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة، وفي رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية، وإضفاء الدقة في إعداد الخطة



إِمْؤؤؤ مِقْتَرْم لِلتطْبِيق فِي البِيئَة العِرَاقِيَة *

السَّنوية اللزامة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وهي تعد في ذات الوقت أداة للتنبؤ بإحتمالات الفشل التي قد تتعرض لها الشركة وتقودها إلى التصفية والإفلاس.

وإلى جانب المؤشرات المالية حظيت المؤشرات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرارات وذلك بعدّها أحد الأدوات المهمة لبناء ودعم آراء مراقبي الحسابات وبناء التوقعات ذات الصلة بالقوائم المالية التي تعدّ ضرورية ولازمة في تحديد نطاق عملية التدقيق وتعزيز قدرة مراقب الحسابات في تقييم قدرة الشركة على الإستمرار، حيث أشارت أغلب الأبحاث والدراسات إلى أن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار لا يتوقف على المؤشرات المالية فقط، إذ تعزى أسباب فشل الشركات في بعض الأحيان إلى ضعف كفاءة الإدارة وعدم كفاية السياسات الإدارية والمالية والتشغيلية وكذلك عدم قدرة إدارة الشركة على إستخدام الموارد المتاحة بكفاية وفاعلية، فضلاً عن قدرتها على الإستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية المحيطة بها.

وفي ضوء ما سبق حاولت الباحثتان صياغة إمْؤؤ مِقْتَرْم للكشف عن إحتمالات فشل الشركات المساهمة العِرَاقِيَة بالإعتماد على إمْؤؤ مِقْتَرْم Argenti الذي أسند في صياغته على كلا من المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية مع إجراء تغييرات محددة ليتوافق الإمْؤؤ مِقْتَرْم المقترح مع متطلبات البيئة العِرَاقِيَة، إذ تم تطوير إمْؤؤ مِقْتَرْم Argenti حسب رأي الباحثتان من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المالية السينة التي تصف تدهور الحالة المالية التي تمر بها الشركة ضمن مسارها الطويل نحو الفشل، فضلاً عن تحديد مجموعة من مؤشرات البيئة الخارجية التي لها تأثير مباشر يحد من قدرة الشركة على الإستمرار.

وقد إستندت الباحثتان في بناء الإمْؤؤ مِقْتَرْم المقترح إلى كل من المؤشرات الداخلية المالية وغير المالية للشركة والمتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية، فضلاً عن المؤشرات الخارجية بكل متغيراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية لتغطي جميع نشاطات الشركة ومحاولة الإستفادة من تفاعلات هذه المؤشرات ودرجة تأثير كلا منها في تلك النشاطات، إذ يساعد تشخيص نقاط الضعف المؤثرة في أداء الشركة والقطاع الذي تعمل فيه الإدارة على تحديد وضعها وقدراتها ضمن البيئة المحيطة بها، ويمكنها من وضع أو تعديل السياسات القائمة أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل أو غيرها من الطرق العلاجية التي تكون معروفة لإدارة الشركة أكثر من غيرها، وقد قامت الباحثتان بتحديد هذه المؤشرات من خلال أربع محاور تمثلت بالآتي:

١. محور المؤشرات المالية: ويتضمن خمس مجموعات رئيسية من النسب المالية التي تعكس أداء النشاطات التشغيلية للشركة والمتمثلة (بمؤشر السيولة، ومؤشر الربحية، ومؤشر النشاط، ومؤشر الرفع المالي (المديونية) ومؤشر القيمة السوقية) وتضم كل مجموعة من هذه المجموعات عدداً من النسب المالية.

٢. محور المؤشرات التشغيلية: ويتضمن مؤشرات تخص العمليات الداخلية للشركة، ووضع الخطط والموازنات التشغيلية، ومدى توافر نظام دقيق لمتابعة تنفيذ هذه الخطط، فضلاً عن كفاءة وفاعلية نظام التكاليف، وكفاءة وفاعلية الخطوط الإنتاجية، وقدرة الشركة على إنتاج منتجات ذات جودة عالية، ومدى كفاءة وفاعلية برامج التطوير والتعليم المستمر للموارد البشرية وإجراءات العمل.



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

٣. محور المؤشرات الإدارية: ويتضمن مؤشرات عن كفاءة وخبرة مجلس إدارة الشركة، والإدارة العليا والسياسات الإدارية المتبعة في التعيين، فضلا عن كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك دور إدارة قسم التدقيق الداخلي بَعْدَه الإِداة الفعالة للإدارة العليا التي تساعدها في تحقيق وظائفها الإدارية ولا سيما الرقابية وبكفاءة عالية .

٤. محور مؤشرات البيئة الخارجية: ويتضمن مؤشرات تخص مدى تأثير العوامل والمتغيرات الخارجية في بقاء الشركة وإستمرارها في البيئة الاقتصادية والتي تتمثل بالسياسات العامة للدولة ودورها في دعم نشاط الشركة كالحماية الكمركية وحماية المنتج المحلي والوسائل والأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الشركة ومدى مساهمتها في توفير ميزة تنافسية لها في السوق، فضلا عن مدى تأثير العوامل السوقية والتنافسية في الأداء المستقبلي للشركة والحفاظ على الحصة السوقية والربان الرئيسيين ومركز التنافسي في السوق.

ثانيا: خطوات بناء الإنموذج المقترح ١

لغرض بناء الإنموذج المقترح، تم إعتداد الخطوات الآتية:

١. إختيار أغلب المؤشرات المالية وغير المالية بالإعتداد على إنموذج Argenti فضلا عن النماذج الأخرى التي وردت في الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع فشل الشركات من جوانب مختلفة، حيث تم إختيار عدد من النسب المالية لكل مؤشر ضمن المحور المالي والتي لديها قدرة عالية في تفسير حالة فشل الشركات وكذلك تم إختيار عدد من المؤشرات غير المالية التي تدعم بناء الإنموذج والتي لها تأثير مهم في فشل الشركات وذلك تمهيدا لحصر متغيرات الإنموذج.

٢. عرض الإنموذج المقترح (تمهيدا لإختباره ومن ثم تحديد الأهمية النسبية لكل محور وبعد ذلك تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر ضمن ذلك المحور) على عينة من الأساتذة في الجامعات العراقية، ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية وشركات ومكاتب التدقيق الخاصة فضلا عن المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة بالأوراق المالية وشركات الأستثمار المالي. وكما يلي:

أ. مجتمع الأكاديميين ٢ تكوّن من ١٣٠ أستاذ جامعي موزعين على أساس اللقب العلمي منهم ٢٧ ممن يحملون لقب أستاذ ، و ١٠٣ ممن يحملون لقب أستاذ مساعد.

ب. مجتمع مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية ٣ من حملة الشهادات العليا تكوّن من ١٧٢ مراقب حسابات في محافظة بغداد موزع على أساس (١٠ مدير عام، ١٢ خبير، ٢٤ رئيس هيئة أقدم، ١٤ رئيس هيئة، ١٧ معاون رئيس هيئة، ٣٨ رقيب مالي أقدم، و ٥٧ رقيب مالي).

١ الغرض الاطلاع على المزيد من التفاصيل لتحديد واختيار مجتمع وعينة البحث ، أنظر الملحق (١) و (٢)

٢ تم التوصل إلى أعداد الأساتذة في الجامعات العراقية إستنادا إلى الإحصائية المعدة من قسم الإحصاء والمعلوماتية في دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة ٢٠١٢-٢٠١٣

٣ تم التوصل إلى أعداد مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية في محافظة بغداد إستنادا إلى الإحصائية المعدة من قسم الدراسات والشؤون الفنية في ديوان الرقابة المالية لسنة ٢٠١٣.



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ت. مجتمع مراقبي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق الخاصة (الصنف الأول)؛ في محافظة بغداد تكوّن من ٨٧ مراقب حسابات موزع على أساس ٢٢ مراقب حسابات من العاملين في شركات التدقيق و ٦٥ مراقب حسابات من العاملين في المكاتب الخاصة.

ث. مجتمع المحللين الماليين ٥ من محافظة بغداد تكوّن من ٤٧ محلل مالي موزع على أساس ٤٠ محلل مالي من العاملين في شركات الوساطة بالأوراق المالية و٧ محللين ماليين من العاملين في شركات الأستثمار المالي

٣. تم تحديد عينة الإنموذج حسب الأسلوب الإحصائي المعتمد في هذا المجال ٦، ولكل من الأساتذة في الجامعات العراقية، ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية وشركات ومكاتب التدقيق الخاصة، فضلاً عن المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة بالأوراق المالية وشركات الأستثمار المالي. وبحسب الجدول (٣) في أدناه :

جدول (٣)

عدد ونسبة أفراد عينة الإنموذج إلى مجموع أفراد المجتمع

التفاصيل	عدد أفراد مجتمع البحث	عدد أفراد عينة الإنموذج	النسبة المئوية لعينة الإنموذج
الأكاديميين	١٣٠	٢٢	%١٦,٩٢
مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية	١٧٢	٢٩	%١٦,٨٦
مراقبي الحسابات في شركات ومكاتب التدقيق	٨٧	١٥	%١٧,٢٤
المحللين الماليين	٤٧	٨	%١٧,٠٢
المجموع	٤٣٦	٧٤	%١٦,٩٧

المصدر : إعداد الباحثان

وبعكس الجدول (٤) المعلومات بشأن العدد والنسبة المئوية للنماذج الموزعة على العينة المذكورة والنماذج المستردة والخاضعة للتحليل .

جدول (٤)

العدد والنسبة المئوية لنسخ الإنموذج الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

٤ تم إختيار الصنف الأول من مراقبي الحسابات في شركات التدقيق ومكاتب التدقيق الخاصة استناداً إلى نشرة مراقبي الحسابات المجازين لسنة ٢٠١٣ الصادرة عن نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، وذلك بسبب الخبرة التي يتمتع بها هؤلاء في مجال العمل مما يتيح لهم فرصة الإجابة الموضوعية على مؤشرات الإنموذج.

٥ تم التوصل إلى أعداد المحللين الماليين إستناداً إلى دليل الشركات الصادر من سوق العراق للأوراق المالية ٢٠١٢١ .

٦* يتمثل قانون إختيار العينة بما يلي : حيث ان : (الناصر والصفراوي، ٢٠٠١ : ٥٠)

$$n = \frac{Z^2}{\alpha^2 + \frac{Z^2}{N}}$$

حيث ان :

Z^2 : قيمة جدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبالباغلة

α^2 ١.٩٦ : خطأ المعاينة المسموح به

N : حجم المجتمع



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

النماذج الخاضعة للتحليل ٧		النماذج المستردة		النماذج الموزعة		عدد النماذج والنسبة المئوية
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العينة
٢٠	%٣٣	٢٢	%٣٠	٢٢	%٣٠	الأكاديميين
٢٤	%٤٠	٢٩	%٣٩	٢٩	%٣٩	مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية
١٢	%٢٠	١٥	%٢٠	١٥	%٢٠	مراقبي الحسابات في شركات ومكاتب التدقيق
٤	%٧	٨	%١١	٨	%١١	المحللين الماليين
٦٠	%١٠٠	٧٤	%١٠٠	٧٤	%١٠٠	المجموع

ويتضح من الجدول (٤) في أعلاه بأن عدد نسخ الإنموذج الموزعة والمستردة من عينة البحث بلغ ٧٤ إنموذج ، وعدد النسخ التي خضعت للتحليل ٦٠ إنموذج ، موزعة بنسبة ٤٠% على مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية، و ٣٣% على الأكاديميين، و ٢٠% على مراقبي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق الخاصة ، و ٧% على المحللين الماليين ، وأخيراً فإن النسبة الكلية للنسخ التي خضعت للتحليل بلغت ٨١% .

٤. تم تحديد الأهمية النسبية لكل محور في الإنموذج المقترح ومن ثم تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر ضمن ذلك المحور استناداً إلى آراء عينة البحث وتم بعد ذلك جمع هذه الآراء مع الأخذ في نظر الاعتبار عدد المؤشرات ضمن كل محور ثم قسمة الناتج على حجم العينة وضربها في ١٠٠%، ومن ثم تم تحديد درجة القطع لكل محور من خلال احتساب الوسط الحسابي ودرجة الانحراف المعياري لكل محور ثم تقرب النتائج إلى أقرب رقم صحيح، في حين يشير مقدار الأهمية النسبية التي تزيد عن درجة القطع إلى أن الشركة في مرحلة التدهور في الأداء وعليها إتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض تصحيح السياسات والقرارات التي من شأنها تمكن الشركة من الاستمرار ومواصلة عملياتها التشغيلية بكفاءة وفاعلية. وكما موضحة في الجدول (٥):

^٧ تم تحليل إجابات عينة الإنموذج ل (٦٠) نسخة من أصل (٧٤) تم توزيعها إلى الجهات ذات الصلة لإستطلاع آرائهم بشأن تحديد الأهمية النسبية لكل محور وبعد ذلك تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر ضمن ذلك المحور في الإنموذج، وذلك بسبب تأخر وصول ردود العينة في الوقت المناسب، وعدم وصول البعض الآخر منها .



جدول (٥)

الإنموذج المقترح للكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية

المؤشرات	الأهمية النسبية	درجة القطع للمحور
المحور الأول : المؤشرات المالية		
١. مؤشر السيولة	٦,١	
٢. مؤشر الرفق المالي	٥,٤	
٣. مؤشر النشاط	٦,٢	
٤. مؤشر الربحية	٧,٥	
٥. مؤشر القيمة السوقية	٤,٥	
مجموع الأهمية النسبية للمحور	٢٩,٧	٧,٠
المحور الثاني : المؤشرات التشغيلية		
١. وضع الخطط والموازنات ومتابعة مستوى تنفيذها.	٤,١	
٢. كفاءة وفاعلية نظام محاسبية التكاليف.	٢,٧	
٣. كفاءة الخطوط الإنتاجية ومستوى تطويرها.	٤,٠	
٤. جودة المنتجات.	٢,٧	
٥. برامج تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم.	٢,١	
٦. الحفاظ على علاقات مستمرة مع المجهزين.	٢,٢	
٧. معدلات تلف المنتج ونسبة المعيب.	٢,٢	
٨. معدلات نمو الحصة السوقية.	٣,٣	
٩. مستوى رضا الزبون.	٢,٥	
مجموع الأهمية النسبية للمحور	٢٥,٨	٤,٠
المحور الثالث : المؤشرات الإدارية		
١. المؤهلات العلمية والخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين في الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية.	٤,٥	
٢. كفاءة وفاعلية مجلس الإدارة.	٣,٤	
٣. المكافآت والحوافز الإدارية.	٢,٠	
٤. كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	٣,٧	
٥. كفاءة وفاعلية واستقلالية قسم التدقيق الداخلي.	٣,٥	
٦. تشكيلة ومؤهلات ومستوى استقلالية لجنة التدقيق.	٢,٨	
٧. تأخر إصدار القوائم المالية.	١,٨	
٨. عدد ومضمون الملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات.	١,٧	
مجموع الأهمية النسبية للمحور	٢٣,٤	٤,٠
المحور الرابع : المتغيرات الخارجية		
١. السياسات الاقتصادية للدولة.	٤,٨	
٢. القيود القانونية والتنظيمية.	٣,٩	
٣. المتغيرات التكنولوجية.	٣,٧	
٤. المتغيرات الاقتصادية.	٣,٨	
٥. مستوى التنافسية.	٤,٩	
مجموع الأهمية النسبية للمحور	٢١,١	٦,٠
مجموع الأهمية النسبية للمحاور	%١٠٠	٢١,٠

ثالثاً: أليات تطبيق الإنموذج المقترح



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

من أجل تطبيق الإنموذج المقترح على الشركات المساهمة العراقية يمكن إتباع الآليات التالية :

١. يتم تقسيم الوزن النسبي لمؤشرات الإنموذج المالية وغير المالية بالتساوي على عدد النسب المالية المستخدمة في كل مؤشر، وعلى عدد الفقرات ذات الصلة بالمؤشرات غير المالية والمحددة في ضوء قائمة الإستقصاء^٨ التي يمكن إعدادها لتقييم المؤشرات غير المالية في الشركات المعنية، بمعنى أن الوزن النسبي لمؤشر السيولة على سبيل المثال والبالغ (٦.١) سيتم تقسيمه بالتساوي على عدد المؤشرات المستخدمة لتقييم مؤشر السيولة ومنها (نسبة التداول، صافي رأس المال العامل، صافي رأس المال العامل/ الإلتزامات، صافي رأس المال العامل/أجمالي الأصول، التغطية النقدية).

٢. يتم اعتماد المعيار الصناعي لكل من نسبة التداول البالغ (١:٢)، وصافي رأس المال العامل البالغ ٢٠% من الإلتزامات المتداولة لأغراض تقييم أداء الشركات المساهمة ، أما بالنسبة للمؤشرات التي لا يمكن الحصول على معيار صناعي بشأنها فيتم اعتماد الآلية الآتية بشأنها:

- أ. يعد معدل الدوران الأقل من (١,٥) دورة واحدة ونصف مؤشر فشل للشركة.
- ب. يعد انخفاض النسبة المالية عن السنة السابقة مؤشر للفشل ويتم بعد ذلك مقارنة نسبة الإنخفاض مع الوزن النسبي للمؤشر وعدّها نسبة لتحقق الفشل.
- ت. تعد نتيجة المؤشر المالي السلبي دليل على حالة الفشل التي تمر بها الشركة.

٣. يمكن الحكم على المؤشرات غير المالية في الإنموذج المقترح وقدرتها على كشف احتمالات الفشل من خلال تنظيم قائمة إستقصاء تقدم للشركات ذات العلاقة وتتضمن الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي تمتلك تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا في احتمالات فشل الشركات المساهمة والحد من قدرتها على الإستمرار في المستقبل ومن بينها أسباب إنخفاض الإنتاج وتقدم الخطوط الإنتاجية، وكفاءة وفاعلية مجلس الإدارة وقسم التدقيق الداخلي، والقوانين والسياسات ذات التأثير على إستمرار نشاط الشركة ومستوى التنافسية.

^٨ للمزيد من التفاصيل راجع الملحق (٣) بشأن قائمة الإستقصاء.

المحور الرابع / الأستنتاجات والتوصيات

أولاً: الأستنتاجات

١. يعد موضوع فشل الشركات من المواضيع المهمة الذي نال إهتمام الباحثون منذ مدة ليست بالقصيرة، ويمثل الفشل ظاهرة عامة قد تواجه الشركات الكبيرة والصغيرة في مختلف اقتصاديات العالم المتطورة والنامية وللعديد من الأسباب التي يمكن تبويبها إلى مجموعتين تمثل الأولى أسباب مباشرة تقع تحت سيطرة إدارة الشركة وتعد انعكاس لضعف كفاءتها، في حين تمثل الثانية أسباب غير مباشرة لا تقع تحت سيطرة الإدارة بل تمثل انعكاس للظروف البيئية المحيطة .

٢. لا يعد الفشل ظاهرة مفاجئة للشركة وأصحاب المصلحة فيها وإنما حدث يمر بمراحل متعددة ولكل من هذه المراحل أعراض تؤدي في النهاية إلى الحدث الذي ينهي حياة الشركة والذي يبدأ بتدهور الأداء ومن ثم الفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإعسار ثم الفشل والإفلاس والتصفية، وعليه يمكن التنبؤ بفشل الشركات باستعمال نماذج معينة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية الداخلية منها والخارجية بغية الوصول إلى نتائج أولية تساعد الإدارة في تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

ثانياً: التوصيات

لخصوصية المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات وتباينها من دولة إلى أخرى، توصي الباحثان:

١- بتطبيق الإنموذج المقترح للكشف والإبلاغ عن احتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية لتمكين إداراتها من التنبؤ بمستقبل الشركة دورياً، حيث أن الإدارة تستطيع ومن خلال تطبيق الإنموذج المقترح تحديد مقومات إستمرارها وطبيعة وحجم الصعوبات والمشاكل التي تعترض هذا الإستمرار في المستقبل والبدائل المتاحة للتغلب عليها.

٢- تطبيق الإنموذج المقترح من قبل مراقبي الحسابات وعدّه إجراء من الإجراءات التحليلية عند قيامهم بتقييم تقدير الإدارة لقدرة الشركة الخاضعة للتدقيق على الإستمرار .

١-١ المصادر العربية

أولاً: الكتب

١. أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
٢. الجعارات، خالد جمال، "معايير التقارير المالية الدولية"، مكتبة الجامعة الشارقة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
٣. الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.
٤. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
٥. مطر، محمد، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣.
٦. مطر، محمد، التحليل المالي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ١٩٩٧.
٧. الناصر، عبد المجيد حمزة، الصفاوي، صفاء يونس، "العينات"، دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠١.
٨. نور، عبد الناصر، محمد، منير شاكر، أسماعيل أسماعيل، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

ثانياً: الدوريات

١. جبل، علاء الدين، قطيني، خالد، خياطة، كندة محمد نوري، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل - النسيج التابعة لقطاع العام في سوريا، مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٥ المجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩ من صفحة (٢٩٧-٣١٧).



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

٢. الشريف، ریحانی، بحث منشور، "التعثر المالي، المراحل، والأسباب والطرق وإجراءات المعالجة" مجلة الجندول، مجلة علوم أنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٩، ٢٠٠٦.
٣. النعماني، د.علي سليمان، بحث منشور "نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة في سوريا" مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٣، ص (٣٥-٥٠)، ٢٠٠٦.
٤. الوتار، سيف عبد الرزاق محمد، رمو، وحيد محمود، بحث مستل، "استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية : دراسة على عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية" مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٠، مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠ (ص ٩-٢٩).
ثالثا: البحوث
١. الكبيسي، صلاح مولود عبيد، " دور التحليل المالي في تقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي" بحث مقدم الى هيئة الأمانة في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١.

٢-١ المصادر الإحصائية

First: Books

1. Altman, Edward I., Corporate Financial Distress and Bankruptcy: A Complete Guide to Predicting & Avoiding Distress and Profiting from Bankruptcy Second Edition, John Wiley & Sons Inc., 1993.
2. Altman, Edward I., & Hotchkiss, Edith, "Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey 3th, 2006.
3. Argenti, John, "Corporate Collapse The causes and Symptoms", McGraw-Hill Book Company (UK) Limited, 1976.
4. Brigham, Eugene F., Ehrhardt, Michael C., "Financial Management Theory and Practice" Thomson South Western, Tenth Edition, 2002.
5. Freidlob, George T., Schleifer, Lydia L., "Essentials of financial Analysis", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey 3th Ed., 2003.
6. Lewis, Richard, Pendrill, David, "Advanced Financial Accounting", Sixth Edition, Financial Times Prentice-Hall, Inc., 2000.
7. Pike, Richard, Neale, Bill, "Corporate Finance and Investment", 3rd ed., Prentice-Hall, Europe, 1999.
8. Samuels, J.M., Wilkes, F.M., Brayshaw, R.E., "Management of company Finance", Chapman & Hall, Fifth Edition, 1994.
9. Smart, Scott B., Megginson, William L., Gitman, Lawrence J., "Corporate Finance", Thomson South Western, 2004.
10. Stickney, Clyde P., Brown, Paul R., Wahlen, James M., "Financial Reporting Financial Statement Analysis, and Valuation A Strategic Perspective", Thomson South Western, Sixth Edition, 2007.
11. Stolowy, Herv'e, Michel J., Lebas, Ding, Yuan, "Corporate Financial Reporting A Global Perspective", South Western Cengage Learning, 2010.
12. Stolowy, Herv'e, Michel J., Lebas, "Corporate Financial Reporting A Global Perspective", Saxon Graphics Ltd, Derby, UK, 2002.

Second: Periodicals

1. Alkhatib, Khalid, AlBzour, Ahmad Eqab, "Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies : Using Altman and Kida Models", International Journal of Business and Management, Vol.6, No.3, p-208-215, 2011.
2. Altman, Edward I., "Financial Ratios Discriminant Analysis and Prediction of Corporate Bankruptcy", The Journal of Financial, New York, 1968.



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

3. Argenti, John, "prediction Corporate Failure ", Journal of Accounting Research .1986.
4. Atiya, Amir F., "Bankruptcy Prediction For Credit Risk Using Neural Networks: A Survey and New Results", IEEE Transactions on Neural Networks, Vol. 12, No. 4, 2001.
5. Buachoom, Wonlop, Kasemsan, M.L. Kuthon, "Business Failure Prediction by Using The Hybrid Technique of GA and ANFLS Based on Financial Ratio: Evident from Listed Companies in the Stock Exchange of Thailand", Journal of Financial Studies and Research, Vol. 2011, p. 1-10.
6. Gerantonis, Nikolaos, Vergos, Konstantinos, Christopoulos, A Postolos G., "Can Altman Z-score Models Predict Business Failures in Greece", Journal of International Studies- Issue 12, P. 21-28, 2009.
7. Meekes G., Meekes J.G., "Self- Fulfilling prophecies of Failure: The Endogenous Balance Sheet of Distressed Companies "Journal of Accounting Finance and Business Studies, ABACUS, Vol. 45, Issue, 1, 2009.
8. Ooghe, Hubert, Prijcher, Sofie De, "Failure Processes and Causes of company Bankruptcy : a typology" , Journal of Management History- Management Decision, Vol. 14, Iss: 2, 2008, pp. 223-242.
9. Swedish International development Corporation Agency Courses and Training (Sida), "Advance International Training Programme , "Credit Modelling- Risk Management in Banking", 2010
10. Talebnia, Ghodrallah, Salehi, Mahdi, Gabbarzade Kangarluei, Saeed, " A Study of the Impact of Collapse on Financial Reporting Quality of Listed Companies: some Iranian Evidence", African Journal of Business Management, Vol. 5, 2011.

Third: Thesis

1. Outecheva, Natalia, "Corporate financial Distress An Empirical Analysis of Distress Risk", Dissertation of the University of St. Callen Graduate School of Business Administration, Economics, Law and Social Sciences (HSG) Difo-Druck GmbH, Bamberg-, 2007.



Fourth: Internet

1. Charalambakis, Evangelos, Espenlaub, Susanne, Garrett, Ian , "Assessing the probability of Financial Distress of UK. Firms", Milan, 2009. www.efmaefm.org/OEFMAMEETING/EFMA20%Annual20%MEETING.
2. Owen, Sian, "Failure In B2C Companies tow Example and Lessons For New Players", School of Finance and Economics University of Technology, Sydney., 2001. <http://www.business.uts.edu.au/finance/research/wpapers/wp113.pdf>.
3. Sori, Zulkarnain muhamad, Hamid, Mohamad Ali Abdul, Nassir, AnnuarMd, "Perceived failure symptoms: evidence from an emerging capital market", Social science Research Network, 2006, .
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=924309
4. Technical, Business Failure Prediction and Prevention, Association of Chartered Certified Accountants. 2008. http://www2.accaglobal.com/pubs/students/publications/student_accountant/archive/sa_jj08_pogue.pdf.



ملحق (١) مجتمع الإنموذج

توضح الجداول (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) في أدناه تفاصيل مجتمع عينة الأتمودج:

جدول (١) الأكاديميين من ذوي الإختصاص في الجامعات العراقية موزعين حسب اللقب العلمي

المجموع	اللقب العلمي		عدد التدريسيين في الجامعات العراقية
	أستاذ مساعد	أستاذ	
٤٩	٣٥	١٤	عدد التدريسيين في الجامعات / محافظة بغداد
٨١	٦٨	١٣	عدد التدريسيين في الجامعات / المحافظات الأخرى
١٣٠	١٠٣	٢٧	المجموع

جدول (٢) مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية موزعين حسب

العناوين الوظيفية والشهادة في محافظة بغداد

المجموع	معهد عربي	دبلوم عالي معادل للماجستير	ماجستير	محاسبة قانونية	دكتوراه	عنوان الوظيفة / الشهادة
١٠	٢	٦	٠	٢	٠	مدير عام
١٢	٠	٩	١	١	١	خبير
٢٤	٢	١٨	٢	١	٠	رئيس هيئة أقدام
١٤	١	٨	١	٤	٠	رئيس هيئة الرقابة المالية
١٧	٢	٥	٠	١٠	٠	معاون رئيس هيئة الرقابة المالية
٣٨	١٤	٣	٦	١٤	١	رقيب مالي أقدم
٥٧	٢٤	٥	٢٨	٠	٠	رقيب مالي
١٧٢	٤٦	٥٤	٣٨	٣٢	٢	المجموع

جدول (٣) مراقبي الحسابات المجازين للعمل في شركات التدقيق والمكاتب الخاصة

(الصف الأول) في محافظة بغداد

العدد	مراقبي الحسابات في شركات التدقيق والمكاتب الخاصة (الصف الأول)
٢٢	مراقبي الحسابات في شركات التدقيق (وعددها ١٠ شركات) في محافظة بغداد
٦٥	مراقبي الحسابات من الصف الأول في محافظة بغداد
٨٧	المجموع

جدول (٤) المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة بالأوراق المالية والأستثمار المالي

في محافظة بغداد

العدد	المحللين الماليين
٤٠	شركات الوساطة بالأوراق المالية
٧	شركات الأستثمار المالي
٤٧	المجموع



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ملحق (٢) عينة الأنموذج

جدول (١) وصف عينة الأنموذج حسب الشهادة

المجموع	الشهادة										عينة الأنموذج	
	ما يعادل الدكتوراه		الدكتوراه		ما يعادل الماجستير		الماجستير		البكالوريوس			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
%٣٣	٢٠	-	-	%١٠٠	٢٠	-	-	-	-	-	-	الأكاديميين
%٤٠	٢٤	%٨٠	١٩	%٤	١	%٨	٢	%٨	٢	-	-	المهنيين في ديوان الرقابة المالية
%٢٠	١٢	%٥٩	٧	%٨	١	%٢٥	٣	%٨	١	-	-	المهنيين في شركات ومكاتب التدقيق
%٧	٤	-	-	-	-	-	-	%٢٥	١	%٧٥	٣	المحللين الماليين
%١٠٠	٦٠	%٤٣	٢٦	%٣٧	٢٢	%٨	٥	%٧	٤	%٥	٣	المجموع

جدول (٢)

وصف عينة الأنموذج حسب التخصص ومجالات البحث العلمي

المجموع	التخصص ومجالات البحث العلمي						عينة الأنموذج	
	أخرى		تدقيق		محاسبة مالية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
%٣٣	٢٠	%٢٥	٥	%٥٠	١٠	%٢٥	٥	الأكاديميين
%٤٠	٢٤	-	-	%٨٣	٢٠	%١٧	٤	المهنيين في ديوان الرقابة المالية
%٢٠	١٢	-	-	%٦٧	٨	%٣٣	٤	المهنيين في شركات ومكاتب التدقيق
%٧	٤	%٥٠	٢	-	-	%٥٠	٢	المحللين الماليين
%١٠٠	٦٠	%١٢	٧	%٦٣	٣٨	%٢٥	١٥	المجموع

ملحق رقم (٣) قائمة إستقصاء

أولاً : المعلومات العامة

١. الشكل القانوني للشركة التي تعمل فيها :
 - شركة مساهمة مختلطة .
 - شركة مساهمة خاصة .
٢. المنصب الإداري :
 - عضو مجلس إدارة .
 - مدير تنفيذي في الشركة .
 - رئيس أو عضو لجنة التدقيق .
 - رئيس أو موظف في قسم التدقيق الداخلي في الشركة .
 - رئيس أو موظف في قسم الشؤون المالية في الشركة .
٣. التحصيل الدراسي :
 - من حملة شهادة الإعدادية () .
 - من حملة شهادة الدبلوم () .
 - من حملة شهادة البكالوريوس () .
 - من حملة شهادة الماجستير () .
 - من حملة شهادة الدكتوراه () .
٤. التخصص العلمي :
 - محاسبة .
 - محاسبة قانونية (تدقيق) .
 - أخرى ، تذكر رجاءا .
٥. عدد سنوات الخبرة :
 - أقل من خمس سنوات () .
 - بين ٥-١٠ سنوات () .
 - بين ١١-١٥ سنة () .
 - بين ١٦-٢٠ سنة () .
 - أكثر من عشرين سنة () .
٦. عدد الدورات التي شاركت فيها داخل وخارج القطر :
 - عدد الدورات التدريبية في المجالات الفنية () .
 - عدد الدورات التدريبية في المجالات المالية والمحاسبية () .
 - عدد الدورات التدريبية في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات () .



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ثانيا : المؤشرات الإدارية

ت	الفقرات (المؤشرات)	اتفق تماما	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
١	يعمل مجلس الإدارة في الشركة على متابعة أعمال الإدارات التنفيذية فيما يخص التخطيط والاداء.					
٢	هناك فصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير المفوض في الشركة .					
٣	توجد لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة ومستقلة عن الإدارة التنفيذية في الشركة .					
٤	يتم إختيار موظفي التدقيق الداخلي إستنادا إلى التخصص العلمي بالمحاسبة والتدقيق والخبرة العملية .					
٥	يوجد قسم مستقل للتدقيق الداخلي في الشركة يرتبط ب: أ- مجلس الادارة. ب- لجنة التدقيق .					
٦	هل أعمال التدقيق الداخلي تغطي كافة نشاطات الشركة.					
٧	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن أنشطة الشركة تقديمها إلى الإدارة العليا.					
٨	يوجد نظام واضح ومحدد للحوافز والمكافآت الإدارية .					
٩	تتبع إدارة الشركة سياسة تعيين سليمة تضمن إختيار الموظفين الأكفاء وتوليهم المناصب المناسبة.					
١٠	هناك تحديد واضح للمسؤوليات والصلاحيات اللازمة لمديري الإدارات التنفيذية لممارسة الأعمال بكفاءة وفاعلية.					

ثالثا : المؤشرات التشغيلية

ت	الفقرات (المؤشرات)	اتفق تماما	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
١	إنخفاض الإنتاج يعزى إلى : أ-تقادم الخطوط الإنتاجية . ب-إنخفاض الطلب على منتجات الشركة وعدم القدرة على المنافسة					
٢	تعمل الشركة على الحفاظ بعلاقات مستمرة مع المجهزين لضمان جودة الحصول على المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج.					
٣	يعزى سبب تدني معدلات نمو الحصة السوقية إلى: أ-عدم فتح منافذ تسويقية جديدة. ب-عدم القيام بحملات اعلانية لجذب زبائن جدد. ت-عدم المحافظة على الزبائن الرئيسيين . ث-عدم كفاءة الخطط التسويقية لمواجهة خطر المنافسين الحاليين والمرتبين					
٤	تعمل الإدارة في الشركة على وضع برامج تدريبية وأساليب تعليم مستمر لتطوير كفاءات وقدرات العاملين وبما يتناسب مع إحتياجاتهم التدريبية.					
٥	إنخفاض المبيعات يعزى إلى : أ-إنخفاض جودة منتجات الشركة مقارنة بالمنافسين ب-تغير أذواق الزبائن وقدرتهم الشرائية . ت-ارتفاع اسعار منتجات الشركة مقارنة بالمنافسين.					

رابعا : المؤشرات الخارجية



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

ت	الاسئلة	اتفق تماما	اتفق الى حد ما	لا اتفق تماما
١	لايعزى عدم قدرة الشركة من مواكبة المستجدات في البيئة المحيطة بها إلى : أ-رفع الحماية الكمركية الممنوحة على المنتجات المحلية ب-رفع الدعم الحكومي لاستيراد المواد الالوية . ت-عدم استقرار الأوضاع الأمنية.			
٢	لا تتأثر نشاطات الشركة ومنتجاتها بالقيود القانونية والتنظيمية المفروضة عليها من الدولة .			
٣	لا تتأثر نشاطات الشركة ومنتجاتها بمستوى التطور التكنولوجي للشركات المنافسة المحلية والدولية في مجالات البحث والتطوير والإنتاج والتسويق .			
٤	تحد المتغيرات الاقتصاديةالاتية من قدرة الشركة على إنجاز نشاطاتها: أ- التذبذب في أسعار الصرف الفاندة في السوق . ب- معدلات التضخم .			
٥	لاتتأثر نشاطات الشركة ومنتجاتها بمستوى المنافسة المحلية والأجنبية في مجال العمل			

خامسا : معلومات تؤخذ من تقارير الشركة السنوية ومحاضر مجلس الإدارة

١. عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة () .
٢. عدد أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين الذين ليس لديهم مناصب إدارية في الشركة () .
٣. المؤهلات العلمية لإعضاء مجلس الإدارة :
 - عدد أعضاء المجلس من حملة شهادة الإعدادية () .
 - عدد أعضاء المجلس من حملة شهادة الدبلوم () .
 - عدد أعضاء المجلس من حملة شهادة البكالوريوس () .
 - عدد أعضاء المجلس من حملة شهادة الماجستير () .
 - عدد أعضاء المجلس من حملة شهادة الدكتوراه () .
٤. عدد اعضاء مجلس الإدارة من المتخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية () .
٥. عدد سنوات الخبرة لإعضاء مجلس الإدارة :
 - أقل من خمس سنوات () .
 - بين ٥-١٠ سنوات () .
 - بين ١١-١٥ سنة () .
 - بين ١٦-٢٠ سنة () .
 - أكثر من عشرين سنة () .
٦. عدد اعضاء المديرين التنفيذيين في الشركة () .



إنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية *

٧. المؤهلات العلمية للمديرين التنفيذيين في الشركة :
 - عدد المديرين من حملة شهادة الإعدادية () .
 - عدد المديرين من حملة شهادة الدبلوم () .
 - عدد المديرين من حملة شهادة البكالوريوس () .
 - عدد المديرين من حملة شهادة الماجستير () .
 - عدد المديرين من حملة شهادة الدكتوراه () .
٨. عدد اعضاء المديرين التنفيذيين من المتخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية () .
٩. عدد سنوات الخبرة للمديرين التنفيذيين في الشركة :
 - أقل من خمس سنوات () .
 - بين ٥-١٠ سنوات () .
 - بين ١١-١٥ سنة () .
 - بين ١٦-٢٠ سنة () .
 - أكثر من عشرين سنة () .
١٠. عدد المعامل الإنتاجية في الشركة () .
١١. عدد المعامل الإنتاجية المتوقفة عن العمل في الشركة () .
١٢. عدد الخطوط الإنتاجية في الشركة () .
١٣. عدد الخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل في الشركة () .
١٤. نسبة الطاقة المستغلة في المعامل والخطوط الإنتاجية في الشركة .
١٥. عدد الدورات التدريبية السنوية للكوادر العاملة في الشركة داخل وخارج القطر :
 - عدد الدورات التدريبية في المجالات الفنية () .
 - عدد الدورات التدريبية في المجالات المالية والمحاسبية () .
 - عدد الدورات التدريبية في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات () .



Concept And Importance Of Detection Failures Possibilities Of Corporation Proposed Model For Application In The Iraqi Environment

Abstract

Research aims to shed light on the concept of corporate failures , display and analysis the most distinctive models used to predicting corporate failure; with suggesting a model to reveal the probabilities of corporate failures which including internal and external financial and non-financial indicators, A tested is made for the research objectivity and its indicators weight and by a number of academics professionals experts, in addition to financial analysts and have concluded a set of conclusions , the most distinctive of them that failure is not considered a sudden phenomena for the company and its stakeholders , it is an Event passes through numerous stages; each have their symptoms that lead eventually to company life starting from performance deteriorating then economic failure which leads to insolvency, bankruptcy, liquidation, hence, corporate failure could be predicted by using certain models containing a set of internal and external financial indicators in order to reach primary results that assist management in to diagnose performance strengths and weaknesses and take suitable corrective actions , of previously mentioned, recommendations have come out represent in applying the suggestive model to discover and report about the possibilities of Iraqi corporate failures to enable their management of predicting company future periodically; as it can through applying this model determining its continuity elements difficulties problems facing in the future and the alternatives to overcome them, In addition this models is considered one of many analytical procedures when evaluating the company 's ability of continuity for auditors.

Key Word: Corporate failures- corporate failure prediction models- financial indicators- non-financial indicators.